

افتتاحية المحررين المشاركين

إدواردو جي. بيريرا

جامعة ساو باولو، البرازيل

طلال عبد الله العمادي

كلية القانون، جامعة قطر

يشهد قطاع الطاقة تحولاً جوهرياً مدفوعاً بضرورات التخفيف من آثار تغير المناخ، وتحقيق النمو المستدام، وضمان أمن الطاقة¹. وتواجه الحكومات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في الصناعة تحديات معقدة؛ تتمثل في التوفيق بين الحاجة إلى طاقة موثوق بها، والضرورة الملحة لإزالة انبعاثات الكربون، وبين الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الانتقال العادل بعيداً عن الوقود الأحفوري، إضافةً إلى أهمية أمن الطاقة، كما شهدنا في الأحداث الأخيرة في مضيق هرمز والنزاع الإقليمي المرتبط بهذا الموضوع²، وقد أصبحت الأطر القانونية المحلية والدولية أدوات حاسمة في توجيه هذا التحول؛ حيث تتحكم في تخصيص الموارد، وتنظيم الانبعاثات، وشروط الاستثمار، والحقوق والواجبات العابرة للحدود³. وتسلط أوراق هذا العدد الخاص بالبحثية الضوء على هذه العمليات من زوايا عدة، متناولة قضايا ملحة في مجالات النفط، والغاز، وقانون الطاقة والتجارة، والحوكمة البيئية، والعدالة المناخية؛ مسهمةً في تعزيز فهم مقارن ومتعدد التخصصات لكيفية تفعيل الأدوات القانونية والتنظيمية في ضمان انتقال عادل ومستدام للطاقة.

لطالما انشغل مجال دراسة قانون النفط والغاز والطاقة بالصراع بين سيادة الموارد والتكامل الاقتصادي العالمي، ويتقاطع هذا الصراع بشكل متزايد مع قضايا أوسع تتعلق بالمساواة والمرونة والمسؤولية البيئية. وقد أكد اتفاق باريس لعام 2015 أهمية أنظمة الطاقة في تحقيق أهداف درجات الحرارة العالمية؛ في حين توفر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (وخاصة الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة والمتاحة، والهدف الثالث عشر بشأن العمل المناخي، والهدف السادس عشر حول المؤسسات القوية) مقاييس حوكمة الطاقة⁴. وفي الوقت نفسه، تحدّ الأطر الاقتصادية الدولية، مثل قوانين منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الاستثمار الثنائية، والتنظيمات العابرة للحدود، من قدرة الدول على تنفيذ سياسات طاقة وقائية. وغالباً ما تُهمّش المجتمعات المحلية والاقتصادات الناشئة والفئات السكانية الضعيفة في هذا السياق الجذلي، ويستكشف هذا العدد الخاص هذه التصدعات من خلال طرح التساؤل عما إذا كان من الممكن تعديل المؤسسات القانونية لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة والعدالة في انتقال الطاقة.

يتناول البحث الأول باللغة الإنجليزية مسألة مهمة حول استخدام البنية التحتية النفطية المتوقفة في مشاريع التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه (CCUS)؛ حيث يبحث كل من إدواردو جي. بيريرا، وكريستينا رودريغز، ومارغريتا تيريزا زاراتي، وتوماس موينزر، في العواقب القانونية لإعادة توظيف منشآت النفط والغاز المهجورة في مشاريع التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه. ويُجسّد هذا البحث التوجه الأوسع نحو التدوير وكفاءة الموارد في حوكمة الطاقة. ويسلط المؤلفون الضوء على القضايا القانونية المعقدة المتعلقة بالملكية، والمسألة، والاعتبارات البيئية، والتنسيق عبر الحدود. ويظهر بحثهم أنه على الرغم من أن التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه يحمل إمكانات كبيرة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، فإنه يثير تساؤلات حول الحوكمة طويلة الأجل، والمسألة المالية، والامتثال للقانون الدولي. ويوضح البحث، من خلال الجمع بين إيقاف التشغيل وإزالة الكربون، كيفية إمكان إعادة تصوّر البنية التحتية الاستخراجية التقليدية بوصفها جزءاً من الحل المناخي بدلاً من كونها أصولاً عالقة.

يركز البحث الثاني باللغة الإنجليزية على عدالة الطاقة، وهو نموذج اكتسب زخماً في السنوات الأخيرة باعتباره منظوراً لفهم العدالة في إنتاج الطاقة واستهلاكها؛ حيث يستعرض كل من: وان محمد ذو الحافظ بن وان زهاري، وفرحديلة غزالي،

1 Bernard Njindan Iyke, 'Climate Change, Energy Security Risk, and Clean Energy Investment' (2024) 129 Energy Economics 107225 <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2023.107225> accessed 5 September 2025.

2 Papadis, Elisa & Tsatsaronis, George. (2020). Challenges in the decarbonization of the energy sector. Energy. 205. 118025. 10.1016/j.energy.2020.118025.

3 Asian Development Bank, International Climate Change Legal Frameworks (2020) <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/660321/international-climate-change-legal-frameworks.pdf> accessed 5 September 2025.

4 Paris Agreement, UN Doc FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1 (adopted 12 December 2015, entered into force 4 November 2016).

ومحمد يحيى جالوه، تواؤم عدالة الطاقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مع التركيز على ماليزيا كدراسة حالة. ويضع هذا النهج المبتكر حوكمة الطاقة ضمن إطار معياري يعطي الأولوية لحفظ الضرورات؛ النفس والعقل والنسل والمال؛ مما يوسع من نطاق الخطاب حول العدالة ليتجاوز الأطر الليبرالية الغربية. ومن خلال دمج عدالة الطاقة مع مقاصد الشريعة، يسهم المؤلفون في فهم أكثر شمولاً وتعددية لكيفية توجيه القيم والأخلاقيات لسياسات طاقة عادلة. وتُظهر نتائجهم أن دمج حوكمة الطاقة ضمن أطر ثقافية ذات صلة يمكن أن يعزز الشرعية، ويُحقق الشمول، ويُسهّل الامتثال في الدول ذات الأغلبية المسلمة.

أما البحث الثالث باللغة الإنجليزية فيركز على كفاءة الطاقة والحفاظ عليها، وهما عنصران حاسمان في التخفيف من تغيّر المناخ وضمان أمن الطاقة؛ حيث تستعرض مياسة بخيت المقارح وجهات نظر مقارنة حول تدابير كفاءة الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من وفرة الموارد، تواجه دول الخليج تزايداً في الطلب المحلي على الطاقة، وارتفاعاً في استهلاك الفرد، وزيادة في التّعرض لتغيّر المناخ، ويبرز البحث الدور المعقّد الذي يجب أن تؤديه الاقتصادات المعتمدة على الهيدروكربونات في الحفاظ على الطاقة، وتنويع مصادرها، وتحقيق أهداف الاستدامة. ومن خلال تحليل قانوني مقارن، يحدد البحث الثغرات في الأطر التنظيمية، ويوصي بتشريعات أكثر صرامة للحفاظ على الطاقة، إلى جانب حوافز لنشر الطاقة المتجددة. ويضع البحث كفاءة الطاقة في دول الخليج ضمن النقاش العالمي الأوسع حول إدارة الطلب، مبيّناً إمكانية استخدام القانون لتعديل أنماط الاستهلاك مع الحفاظ على التنافسية الاقتصادية.

وتناقش المقالة العلمية لكل من ألان إنجلسون وفلاليا فيرا دي كاسترو الجانب البيئي لمشاريع الطاقة من خلال تقييم الأثر البيئي في البرازيل. فمع تزايد المشاريع الاستخراجية في البيئات الهشة، يُثار التساؤل حول فعالية تقييمات الأثر البيئي في تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة، وتركز دراستهما العلمية والمقارنة على كيفية تحسين إجراءات التقييم لضمان المساءلة والشفافية ومشاركة الجمهور. ويبين المؤلفان تقييمات الأثر ضمن مفاهيم القانون الدولي، مثل مبدأ الحيطة والالتزام بمنع الأضرار العابرة للحدود، مؤكدين ضرورة إجراء تقييمات شاملة لتفادي التدهور البيئي. وتكتسب هذه المساهمة أهمية خاصة في ظل النقاشات الجارية حول كفاية الحماية البيئية في مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة والبُنى التحتية ذات الانبعاثات الكربونية العالية.

كما يُعد أمن الطاقة موضوعاً رئيساً في بحث أوييمي يتوندي أوموتوي، الذي يستعرض العلاقة بين أمن الطاقة والتنمية المستدامة في نيجيريا؛ فعلى الرغم من غناها بالهيدروكربونات، فإنها لا تزال تعاني من فقر الطاقة، وعدم استقرار الإمدادات، والاختلالات المؤسسية. تبحث الورقة كيفية مساهمة الإصلاحات القانونية، واستراتيجيات التنويع، والاستثمار في الطاقة المتجددة في تحقيق أمن الطاقة والنمو المستدام. ومن خلال دراسة تجربة نيجيريا، تسلط أوموتوي الضوء على مشكلة أوسع تواجهها الدول النامية الغنية بالموارد، المتمثلة في كيفية استخدام ثرواتها من الطاقة لدعم النمو العادل، مع الوفاء بالالتزامات البيئية. وتُثري الورقة بذلك النقاشات الوطنية والمقارنة حول حوكمة الطاقة في الجنوب العالمي.

تشكل تغيّرات المناخ مضمون مساهمة رئيسة أخرى من شيفا باليرام، وإدواردو بيريرا، ومصطفى المنصوري، الذين يبحثون في صندوق الخسائر والأضرار، وعلاقته بالأدوات المالية الأخرى ضمن نظام الأمم المتحدة للمناخ. فعلى الرغم من أن تمويل التخفيف والتكيف لطالما هيمن على المناقشات المناخية الدولية، فإن تعويض تلك الخسائر والأضرار الناجمة عن آثار دائمة، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والهجرة الناتجة عن تغيّر المناخ، أصبح موضوعاً حاسماً، وإن كان مثيراً للجدل. تضع دراستهم صندوق الخسائر ضمن السياق الأوسع لتمويل المناخ، من خلال مناقشة تصميمه التشريعي، وتحديات تشغيله، وإمكانات التكامل مع الأنظمة القائمة. ومن خلال تحليل قدرة الصندوق على توفير تعويض عادل للدول النامية، تُسهم هذه الورقة في النقاشات الجارية حول العدالة والمساءلة والتضامن في السياسات المناخية العالمية.

يتضمن هذا العدد الخاص أيضاً مقاليتين بحثيتين باللغة العربية؛ مما يوسع نطاق الموضوعات ويعزز الشمول اللغوي؛ حيث يستعرض محمد شحادة إساعيل القضايا القانونية المتعلقة بتمويل المناخ والتعويضات، مسلطاً الضوء على صعوبة تنفيذ الالتزامات الدولية ضمن الأنظمة القانونية الوطنية. وتؤكد دراسته ضرورة تقاسم الأعباء بشكل عادل، والشفافية، وبناء القدرات المؤسسية لضمان تحقيق التمويل المناخي لأهدافه المنشودة. كما تبحث منى كامل تركي دور قطاع الطاقة في التنمية المستدامة والتخفيف من تغيّر المناخ، مركّزة على التحديات الهيكلية التي تواجهها الحكومات العربية في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون. وتُثري هذه المساهمات هذا العدد الخاص من خلال نقاشات قانون الطاقة في سياقات إقليمية أغفلت في أغلب الدراسات السائدة.

تظهر قراءة هذه المساهمات مجتمعة أفكارًا متقاطعة: أولاً، الأطر القانونية التي تحكم الطاقة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، والاستثمار، والقانون البيئي. وتُبرز النزاعات في منظمة التجارة العالمية حول متطلبات المحتوى المحلي، كما هو موضح في الأدبيات الأوسع، التناقض بين السياسات الصناعية الوطنية والالتزامات التجارية العالمية. وبالمثل، بدأت معاهدات الاستثمار في دمج شروط الاستدامة؛ مما يغيّر البيئة القانونية التي تعمل فيها مشاريع الطاقة. ثانياً، تُبرز الأبحاث في هذا العدد الخاص التفاوتات المستمرة في حوكمة الطاقة العالمية، سواء أعلق الأمر بعدالة الطاقة، أم تمويل المناخ، أم الآثار التوزيعية لإيقاف التشغيل؛ إذ تُعد العدالة محوراً أساساً في نقاشات الانتقال الطاقوي. ثالثاً، تُبرز المشكلة الحاجة المتزايدة إلى أنظمة حوكمة مبتكرة لمواجهة التحديات الجديدة، بدءاً بتنظيم الهيدروجين إلى تمويل الخسائر والأضرار.

تنبع الأهمية الأكاديمية لهذا العدد الخاص ليس من تنوع موضوعاته فحسب؛ بل من نهجه المقارن والمتعدد التخصصات؛ حيث توضح المساهمات كيفية تفاعل المعايير العالمية مع السياقات الوطنية؛ من خلال دراسات حالة من إفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وآسيا. ويكشف هذا المنظور المقارن عن أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تعامل الدول مع الانتقال الطاقوي. كما يتجلى الطابع التعددي في التحليل؛ حيث يتناول المؤلفون التحليل القانوني العقائدي، ودراسات السياسات، وعلوم البيئة، والأطر المعيارية مثل مقاصد الشريعة. وتُعدّ هذه التعددية التحليلية ضرورية لفهم التحديات المتنوعة التي تواجه قانون الطاقة وسياساتها.

وفي المستقبل، تُبرز نتائج هذا العدد الخاص الحاجة الملحة إلى مواكبة الدراسات القانونية لوتيرة التحوّل السريع في مجال الطاقة، وفي الوقت ذاته كيفية التعامل مع تحديات راهنة مختلفة، مثل أمن الطاقة. فمع تنفيذ الدول لالتزاماتها الوطنية بموجب اتفاق باريس، ستخضع الأطر القانونية التي تحكم إنتاج الطاقة وتداولها واستهلاكها لاختبارات وتعديلات. وتتطلب التقنيات الناشئة مثل مشاريع التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه والهيدروجين أنواعاً جديدة من التنظيم، كما تحتاج الأدوات القديمة مثل تقييمات الأثر البيئي إلى تعزيز فعاليتها. وفي الوقت ذاته، ستُحدد القضايا التوزيعية (من يحصل، ومن يدفع، ومن يتحمل مخاطر الانتقال) مدى الشرعية المحلية والتعاون الدولي. ومن خلال التركيز على العدالة والاستدامة والحوكمة، يُسهّم هذا العدد الخاص في نهج بحثي لا يهدف فقط إلى الفهم؛ بل إلى تشكيل مستقبل تنظيم النفط والغاز والطاقة.

وباختصار، تُقدّم الأعمال المجمّعة هنا مساهمة كبيرة في مجالات قانون وسياسات النفط والغاز والطاقة المتنامية. وتوفّر رؤية قيّمة حول الجوانب القانونية للممارسات المستدامة في قطاع النفط والغاز، وعدالة الطاقة، والكفاءة، وحماية البيئة، وتمويل المناخ، وإعادة استخدام البنية التحتية، وحوكمة الهيدروجين، وأمن الطاقة. كما يُعزز هذا العدد الخاص فهماً شاملاً للتحديات والفرص القانونية في انتقال الطاقة؛ من خلال وضع هذه القضايا في سياقات وطنية ودولية. وتهدف النتائج المقدّمة إلى توعية صانعي السياسات، ومساعدة الممارسين، وتخفيف مزيد من البحوث الأكاديمية حول كيفية مساهمة التشريعات في تعزيز مستقبل للطاقة عادل وآمن ومستدام.

المحرران المشاركان:

إدواردو جي. بيريرا 

جامعة ساو باولو، البرازيل

egp.portugal@gmail.com

طلال عبد الله العمادي 

كلية القانون، جامعة قطر

t.alemadi@qu.edu.qa

للاقتباس: بيريرا، إدواردو جي والعمادي، طلال عبد الله. «افتتاحية المحررين المشاركين»، المجلة الدولية للقانون، المجلد الخامس عشر، عدد خاص حول قانون النفط والغاز والطاقة والتنمية المستدامة، 2026، تصدر عن كلية القانون، وتنشرها دار نشر جامعة قطر.

<https://doi.org/10.29117/irl.2026.0340>

© 2026، بيريرا، العمادي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشرط Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>